جامعة نينوى
Nineveh University
المجلات الاكاديمية العراقية
كلية القانون

مجلة

نينوى

للدراسات القانونية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن
كلية القانون - جامعة نينوى

المجلد (٣)، العدد (7)، حزيران ٢٠٢٦

رقم المجلة المعياري الدولي النسخة المطبوعة: 7721-2957
رقم المجلة المعياري الدولي النسخة الالكترونية: 6274-3078
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية
بغداد (2661) لسنة 2022

مجلة نينوى للدراسات القانونية
المجلد (٣)، العدد (٧)، محرم ١٤٤٨هـ – حزيران ٢٠٢٦

معوقات إستدامة الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات

أحمد زكي حبيب[١]
أحمد طارق ياسين[٢]
[١] طالب دكتوراه/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل. ahmed.23lwp20@student.uomosul.edu.iq
[٢] أستاذ دكتور/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل. dr.atareq60@uomosul.edu.iq

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/٤/١١
المراجعة: ٢٠٢٦/٦/٢٠
القبول: ٢٠٢٦/٦/٢٢
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٦/٢٥

المراسلة
أحمد زكي حبيب

الكلمات المفتاحية
الامن المائي، حوض دجلة والفرات، التنمية المستدامة، الاستقرار الإقليمي، العراق، تركيا.

الملخص

فكرة البحث: يشكل الأمن المائي ركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي والتنمية المستدامة، خصوصًا في الأحواض المائية المشتركة مثل دجلة والفرات التي تواجه تعقيدات قانونية وسياسية وبيئية، في ظل قصور الأطر القانونية المنظمة للمياه المشتركة.

الهدف: يهدف إلى توضيح مفهوم إستدامة الأمن المائي وتحليل معوقاته في حوضي دجلة والفرات، وذلك بتسليط الضوء على التحديات القانونية والسياسية والاقتصادية والبيئية، وصولًا إلى تقييم مدى كفاية الأطر القانونية واقتراح آليات لتعزيز التعاون والاستخدام العادل للمياه.

المنهجية: اعتمد المنهج الوصفي التحليلي عبر دراسة المفاهيم القانونية ذات الصلة، وتحليل الاتفاقيات الدولية والثنائية، ومواقف الدول المتشاطئة وتطبيقات القانون الدولي للمجاري المائية.

النتائج: تبين وجود غياب اتفاقية ملزمة، وتباين المواقف القانونية، وتأثير النزاعات والتغير المناخي، مع قصور الأطر القانونية في تحقيق التوازن بين الدول المتشاطئة.

الخلاصة: لم تعد المقاربات التقليدية كافية، مما يستدعي تبني آليات قانونية حديثة قائمة على الإنصاف وعدم الإضرار والتعاون لضمان إستدامة الأمن المائي.

Journal of Nineveh for Legal Studies
Vol. (3), No. (7). June 2026

Obstacles to the Sustainability of Water Security in the Tigris and Euphrates Basins

Ahmed Z. Habib[1] *Ahmad T. Yasin*[2]

[1] *PhD Student/ College of Law, University of Mosul.* ahmed.23lwp20@student.uomosul.edu.iq
[2] *Prof. Dr. / College of Law, University of Mosul.* dr.atareq60@uomosul.edu.iq

Article Information

Received: 11/4/2026
Revised: 20/6/2026
Accepted: 22/6/2026
Published: 25/6/2026

Corresponding
Ahmad Z. Habib

Keywords
Water Security, Tigris and Euphrates Basin, Sustainable Development, Regional Stability, Iraq, Turkey.

Abstract

Research Idea*: Water security is a key pillar for regional stability and sustainable development, especially in shared water basins such as the Tigris and Euphrates, which face legal, political, and environmental complexities, in light of the inadequacy of legal frameworks regulating shared waters.*

Objective: *It aims to clarify the concept of water security sustainability and analyze its obstacles in the Tigris and Euphrates basins, by studying legal, political, economic, and environmental challenges, assessing the adequacy of legal frameworks, and proposing mechanisms to enhance cooperation and equitable use of water. Research* ***Methodology:*** *The descriptive-analytical approach was adopted through the study of relevant legal concepts, the analysis of international and bilateral agreements, the positions of riparian states and the applications of international watercourse law.*

Results*: The absence of a binding agreement, the difference in legal positions, the impact of conflicts and climate change, and the inadequacy of legal frameworks in achieving balance between the riparian countries.* ***Conclusion:*** *Traditional approaches are no longer enough, which calls for the adoption of modern legal mechanisms based on equity, no-harm and cooperation to ensure sustainable water security*

مقدمة

التعريف بموضوع البحث:

يعد موضوع معوقات إستدامة الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات من الموضوعات الحيوية ذات الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية والبئية المتداخلة، لما يمثله هذان الحوضان من أهمية استراتيجية للعراق ودول المنبع والممر، ولا سيما إن مياه دجلة والفرات تشكل المصدر الرئيس للمياه السطحية في العراق، وتعتمد عليهما قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة، والاستخدامات المنزلية بصورة شبه كلية، وقد شهد الحوضان خلال العقود الأخيرة تراجعا ملحوظاً في الإيرادات المائية نتيجة جملة من العوامل المتداخلة، أبرزها إقامة السدود والمشروعات المائية الكبرى في دول المنبع، والتغيرات المناخية، وارتفاع معدلات الجفاف، وسوء الإدارة المائية والتلوث البيئي فضلاً عن غياب الاتفاقيات الملزمة والعادلة التي تنظم تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

١- تحليل المعوقات التي تعترض إستدامة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات.

٢- بيان مدى تأثير العوامل القانونية والسياسية في ادارة الموارد المائية المشتركة.

٣- تقييم التحديات البيئية والفنية المرتبطة بالمياه.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الأبعاد الحيوية التي يمثلها الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات، لا سيما بالنسبة للعراق الذي يعتمد بشكل كبير على مواردهما المائية، كما تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أوجه القصور في الإطار القانوني والتنظيمي والكشف عن المعوقات البيئية والفنية التي تهدد إستدامة الموارد المائية.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث بالآتي:

إلى أي مدى تُسهم المعوقات القانونية والسياسية والبيئية والفنية في إعاقة تحقيق إستدامة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات؟

ويتفرع عن ذلك تساؤلات منها:

Ninevah Journal for Legal Studies. Vol.3, No.7, June 2026 (439-476)
E. nulawj@uonineveh.edu.iq P-ISSN: 2957-7721, E-ISSN: 3078-6274

١- ما أثر الخلاف حول الصفة الدولية للحوضين في تعطيل تطبيق قواعد القانون الدولي؟

٢- كيف تؤثر السياسات الإنفرادية للدول المتشاطئة في تقاسم المياه؟

٣- ما دور التغير المناخي والعوامل الفنية في تفاقم أزمة المياه؟

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي لعرض دراسة الواقع النظري لحوضي دجلة والفرات، فضلاً عن المنهج الوصفي في عرض الواقع المائي في حوضي دجلة والفرات، كما تم توظيف المنهج المقارن عند تحليل مواقف الدول المتشاطئة، بهدف إبراز أوجه الاتفاق والخلاف في سياساتها المائية، ومدى توافقها مع قواعد القانون الدولي.

سادساً: هيكلية البحث:

تضمن البحث المحاور الآتية:

المطلب الأول: المعوقات القانونية والسياسية لحوضي دجلة والفرات.

الفرع الأول: الموقف القانوني للدول المتشاطئة من الصفة الدولية لحوضي دجلة والفرات.

الفرع الثاني: السياسات الإنفرادية ومشروعات استغلال المياه في حوضي دجلة والفرات.

الفرع الثالث: غياب اتفاقية شاملة لتقاسم مياه حوضي دجلة والفرات بين الدول المتشاطئة.

المطلب الثاني: المعوقات البيئية والفنية لحوضي دجلة والفرات.

الفرع الأول: تأثير التغير المناخي والجفاف لحوضي دجلة والفرات.

الفرع الثاني: قلّة السدود والمنشآت المائية لحوضي دجلة والفرات.

الفرع الثالث: ضعف الإدارة الوطنية للموارد المائية في حوضي دجلة والفرات.

المطلب الأول

المعوقات القانونية والسياسية لحوضي دجلة والفرات

يتميز الإطار القانوني المنظم لحوضي دجلة والفرات بضعفه الشديد، إذ تقتصر العلاقات المائية بين العراق وتركيا وسوريا على بروتوكولات ومذكرات تفاهم فنية غير ملزمة قانونيا، ومن ابرزها بروتوكول عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا، الذي لم يتضمن تحديد واضح للحصص المائية، وإنما اكتفى بالإشارة إلى التعاون وتبادل المعلومات.

قبل معاهدة لوزان، نصت المادة الثالثة من الاتفاق (الفرنسي– البريطاني)[*] لعام ١٩٢٠ على تشكيل لجنة مشتركة تضم تركيا وسوريا والعراق، لتقييم تأثير تنفيذ أي مشروع على المياه الواصلة إلى العراق[١]، اما معاهدة لوزان عقدت عام ١٩٢٣ بين تركيا ودول الحلفاء، ونصت المادة (١٠٩) على ضرورة إبرام اتفاقيات بين الدول المعنية لحماية الحقوق والمصالح المكتسبة عند تنفيذ أعمال تعتمد على مياه تقع ضمن اقليم دولة أخرى، أو عند استمرار عرف الاستغلال السابق للحرب، وقد أشير ضمن المعاهدة إمكانية اللجوء إلى التحكيم عند تعذر الاتفاق، إلا ان العراق وتركيا لم يعترفا بالولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية، مما حد من إلزامية تنفيذ المعاهدة عمليا[٢].

أما بالنسبة لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بين العراق وتركيا لعام ١٩٤٦ تعد إحدى أبرز الاتفاقيات الثنائية غير المباشرة بتنظيم استخدام مياه حوضي دجلة والفرات، إذ رغم طابعها العام الذي ركز على تعزيز العلاقات السياسية والتعاون بين البلدين، فقد اكتسبت أهميتها القانونية من خلال البروتوكولات الستة الملحقة بها، إذ تضمن البروتوكول الأول منها أحكاما تتعلق بتنظيم الانتفاع بمياه حوضي دجلة والفرات وروافدهما، كما تضمن هذا

---

[*] كما تسمى معاهدة باريس لعام ١٩٢٠.

[١] علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٣.

[٢] ملحق العدد: النص الكامل لمعاهدة لوزان–١٩٢٣، ترجمة: عادل رفيق، المعهد المصري للدراسات، المجلد ٥، العدد ١٩، مصر، ٢٠٢٥، ص ٢٠٢ وما بعدها.

البروتوكول أربع قواعد رئيسية، هي: المحافظة على مياه الحوضين، تفادي حصول اضرار، دور الخبراء وتزيد العراق بالمعلومات والخرائط[١].

وبعد ذلك اتجهت العلاقات المائية بين العراق والدول المتشاطئة إلى تبني صيغ أكثر تنظيما للتعاون الفني والمؤسسي، من خلال انشاء لجان مشتركة وتوقيع بروتوكلات ومذكرات تفاهم هدفت إلى تنظيم استخدام مياه دجلة والفرات، إلا أن هذه التفاهمات بقيت محدودة الفاعلية بسبب غياب اتفاق قانوني شامل وملزم يضمن تقاسم عادل ومنصف للمياه بين دوله، وهذا ما يجعل الإطار القانوني كمدخل أساسي لمعوقات إستدامة الأمن المائي للحوضين، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع نتناولها كالآتي:

الفرع الأول: الموقف القانوني للدول المتشاطئة من الصفة الدولية لحوضي دجلة والفرات

تركيا تتبنى وصف النهرين بالمجاري المائية العابرة للحدود وليس صفة الأنهار الدولية، مما يضعف الالتزام بالقواعد الدولية. هذا الموقف التركي يؤثر في إنتفاع العراق من المياه وفقاً لقواعد القانون الدولي، نتيجة السياسة العدائية وهذه المواقف كانت متباينة من المفاوضات والاتفاقيات كلها، لم تأت بحل جذري لمشكلة تدفق مياه حوضي دجلة والفرات[٢]، إذ تتبنى تركيا موقفاً قانونياً وسياسياً يقوم على إنكار الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات،

---

[١] د. طلال جاسم السبعاوي، موقف القانون الدولي من حقوق العراق المائية المكتسبة في نهري دجلة والفرات في ظل مشروع جنوب شرقي الأناضول التركي (غاب)، ط ١، دار زهدي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٨، ص ٩١– ٩٢، وديان حيدر نشمي، المعاهدة العراقية التركية ١٩٤٦، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٦٠، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢٤، ص ٨٩ وما بعدها، فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، الطبعة الأولى، دار الغد، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٥٦– ٢٦٠.

https://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2014/02/Fuad-Al-Ameer-book-on-water-balance.pdf

[٢] نور عبد الباسط عبد العزيز الجبوري، النظام القانوني للأنهار الدولية ودوره في حل النزاعات بين الدول نهري دجلة والفرات نموذجا"، ط ١، هاتريك للتوزيع والنشر، العراق، ٢٠٢٣، ص ١٣٥.

وتعتبرهما مجري مياه عابرة للحدود وليس أنهاراً دولية، ويترتب على هذا التوصيف رفض تركيا الخضوع للقواعد المستقرة في القانون الدولي للمجاري المائية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية.

وتتبنى تركيا في إدارتها لمياه حوضي دجلة والفرات مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه، وهو توجيه يستند إلى تعظيم الاستفادة الاقتصادية من الموارد المائية، إلا أن هذا المفهوم يستخدم أحيانا كبديل لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول المنصوص عليه في قواعد القانون الدولي، الأمر الذي واجه بالرفض من قبل الجانب العراقي [١].

وترى تركيا أن سيادتها المطلقة على الموارد المائية التي تنبع من إقليمها تتيح لها حرية التصرف في المياه وفق احتياجاتها التنموية، مستندة إلى نظرية السيادة الإقليمية المطلقة، وهي نظرية لم تعد تحظى باعتراف في الفقه أو القضاء الدوليين، إذ أن موقفها هذا جاء ليس لحاجتها إلى الكهرباء وري المزروعات، وانما لإدراكها أن المياه يمكن استخدامها بوصفها سلاحاً للمقايضة، فضلاً عن الدور المحوري الذي يمكن ان يحقق لها اكبر قدر من الهيمنة الاقليمية، وقد إنعكس هذا الموقف في امتناع تركيا عن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ورفضها اعتبار دجلة والفرات وحدة هيدرولوجية واحدة، ويؤدي هذا الموقف التركي

---

[١] اسراء نادر كيطان، "مبدأ الاستخدام الأمثل للأنهار الدولية: العراق وتركيا انموذجا"، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد ٢، العدد ٢، كلية الحكمة الجامعة، العراق، ٢٠٢٢، ص ١٣٣. https://doi.org/10.56961/mejljs.v2i2.169

ساره حامد ناجي، "سياسة تركيا المائية تجاه العراق بعد العام ٢٠١٤"، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩، العراق، ٢٠٢٤، ص ٦٨٦.

https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/590/482

إلى افراغ أي مفاوضات ثنائية أو ثلاثية من مضمونها القانوني، وتحويلها إلى ترتيبات سياسية مؤقتة غير ملزمة [١].

وتبرر تركيا موقفها هذا بالقول إن حوضي دجلة والفرات يشكلان حوض مائي واحد، وتقترح اعادة جدولة الاحتياجات المائية وادخال نهر العاصي ضمن حسابات تقاسم المياه، وتؤكد أن هذه الطروحات ذات طابع فني لا سياسي، إلا أن تكرار قطع المياه عن سوريا والعراق يكشف ابعاد سياسية لهذه السياسات، إذ امتنعت تركيا لسنوات متتالية عن مناقشة تقاسم المياه بجدية، مستفيدة من ظروف الحرب العراقية– الايرانية والخلافات السورية– العراقية، ولم توافق على طرح الموضوع للتفاوض إلا بعد امتناع البنك الدولي عن التمويل لمشاريعها المائية ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع دولتي سوريا والعراق [٢].

لتذهب تركيا إلى تفسيرات انتقائية لأحكام القانون الدولي لمفهوم الأنهار الدولية العابرة للحدود وعدها انهاراً غير دولية بخلاف ما جاء في لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في أعمالها التحضيرية لعام ١٩٩٣ التي أكدت إنه لا يوجد خلاف جوهري في القواعد القانونية المنتظمة لها، وإن جميع الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود تخضع

---

[١] حسين عليوي عيشون، ياسين غانم ردام، "الأساس القانوني للمياه العراقية"، العدد ٥٩، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٠، ص ١٥٦.
https://doi.org/10.36322/jksc.v1i59.136
حامد عبيد حداد، "تحديات الأمن المائي للعراق لحوضي دجلة والفرات"، العدد ٥١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٨٩ وما بعدها:
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/340/296
فؤاد قاسم الأمير، مصدر سابق، ص ٢٦٦– ٢٦٧.

[٢] د. عبد الحسين شعبان، القانون الدولي والأمن المائي دومينو الشرق الأوسط: العرب وحروب المياه، قضايا سياسية، العدد ٦٤، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢١، ص ٢٨.
https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/165

للمبادئ الأساسية للقانون الدولي[١]، لتعلن بأن مصادر المياه كمصادر البترول، وتكون مصادر هذه المياه من حقها الكامل، مما جعل المواقف التركية رامية للسيطرة على منابع نهري دجلة والفرات من خلال إدارتها واستثمارها دون الرجوع لدول المجرى أو المصب [٢].

نتيجة لهذه التفسيرات لا زالت الأزمة المائية قائمة بين العراق وتركيا بسبب تمسك الأخيرة بموقفها في التعامل مع الملف المائي، متجاهلة احتياجات الدول المتشاطئة معها في المجرى المائي ومن ضمنها العراق وسوريا، وهذا الموقف تمت ترجمته بقيام تركيا ببناء السدود والمشاريع المائية والتنموية على حوضي دجلة والفرات، والتي القت بضلالها على واقع الأمن المائي في العراق بشكل خاص، مما انعكس بصورة سلبية على الأمن الوطني في العراق بشكل عام، وهذه المشاريع التي انشأتها تركيا تتجاوز الاحتياجات الحقيقية لها، لكنها تستخدمها بوصفها وسيلة ضغط من أجل الهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول، والتدخل في شؤونها الداخلية من أجل الدفاع عن أمنها القومي[٣].

إذ قامت تركيا بتفريغ كميات كبيرة من مياه حوضي دجلة والفرات، التي تصل إلى سوريا والعراق بحوالي ٢٧ مليار متر مكعب سنويا في القرن الحادي والعشرين، وهذ ما أسهم في احداث تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة داخل المجتمعين السوري والعراقي، كما أدت هذه التحولات إلى تفكيك البنية التحتية الاجتماعية الريفية، وتراجع انماط الإنتاج

---

[١] د. هالة خالد حميد، إشكالية الأمن المائي في العلاقات التركية العراقي: دراسة آليات التعامل الأمثل في قضية المياه، قضايا سياسية، العدد ٦٥، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢/٨/١٤، ص ٤٧٠. https://doi.org/10.58298/2021158

[٢] تمارا كاظم الأسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، المركز الديمقراطي العربي، العراق، ٢٠٢١، ص ٢. https://democraticac.de/?tag.84

[٣] د. هالة خالد حميد، مصدر سابق، ص ٤٧١.

Ninevah Journal for Legal Studies. Vol.3, No.7, June 2026 (439-476)
E. nulawj@uonineveh.edu.iq P-ISSN: 2957-7721, E-ISSN: 3078-6274

التقليدي، وازدياد الفوارق التنموية بين المناطق، الأمر الذي يهدد السلم الاجتماعي والاستقرار الداخلي، ويجعل أزمة المياه عاملا غير مباشر في تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية[١].

ويعد العراق الأكثر تضررا من هذا الموقف، بحكم موقعه الجغرافي كدولة مصب، وتتبنى تركيا هذه الموقف معتبره أن النهرين ملك لها، إذ صرح رئيس الوزراء التركي الأسبق (توركوت اوزال) بأن الماء اداة تركيع سياسي، وهذا ما أثر على الواقع المائي للعراق وسوريا باعتبار ان مسالة المياه بين البلدين تعد مسالة أساسية، فهما يتأثران بالسياسة المائية التركية جراء هذه الموقف التركي، على اعتبار كونهما دولة مجرى ومصب، وهما يشتركان في الأمن المائي نتيجة للحوضين دجلة والفرات، وأن كلا منهما يشكل عمقا استراتيجيا للأخر[٢].

فالموقف السوري جاء متشابهاً مع الموقف العراقي، بما يتعلق بالموقف التركي، فيما يخص الصفة الدولية من الحوضين[*]، إذ تؤكد سوريا بان حوضي دجلة والفرات مجاري مائية دولية، وينطبق عليهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي من حيث تقاسم المياه، وعدت إن حوض الفرات مستقل عن حوض دجلة، وأن التقائهما عند شط العرب لا يجعلهما حوضاً واحداً[٣]، وأكدت القواعد الدولية بشأن الأنهار الدولية على نحو مغاير للموقف التركي المتعلق بالصفة القانونية لحوضي دجلة والفرات، إذ إستقر القانون الدولي للمجاري المائية على أن

---

[١] منذر نعمان مشعان عبد الخالدي، دور المياه في العلاقات العراقية– التركية ٢٠٠٣– ٢٠١٣م دراسة تحليلية، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية، العراق، ٢٠١٤، ص ٣١٥ وما بعدها.

[٢] آمنة عبدالاله حمدون، "اقتصاديات الأمن المائي وتحقيق التنمية المستدامة (تحليل وتقييم)"، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ٢٩، العدد ٢، العراق، ٢٠٢١ ص ٢١٤– ٢١٥.
https://doi.org/10.29196/jubpas.v29i2.3767

[*] تتبنى تركيا في سياساتها المائية تجاه نهري دجلة والفرات مفهوم "الحوض الواحد" إذ تعد النهرين نظاما مائيا مترابطا ينبغي إدارته بصورة مشتركة كوحدة واحدة، بما يمنحها مرونة في توزيع الموارد المائية وتشغيل مشاريعها التنموية التي سبق ذكرها، في المقابل يتمسك العراق وسوريا بمفهوم "الحوضين" القائم على اعتبار دجلة والفرات نهرين دوليين مستقلين من الناحية القانونية والجغرافية.

[٣] د. كفاح صالح الاسدي، وسن هادي، "الأمن المائي في العراق– المشكلات والمعالجات (محافظة البصرة أنموذجا)"، مركز الدراسات الايرانية، جامعة الكوفة والبصرة، العراق، ٢٠١٣، ص ٩٣.

المجرى المائي الدولي يقوم متى ما وجد ترابط مائي طبيعي بين أجزائه داخل اقليم دولتين أو أكثر، بحيث يشمل ذلك المجرى الرئيس وروافده، سواء كانت مشتركة ام موزعة، بوصفها وحدة هيدرولوجية وقانونية متكاملة، الأمر الذي ينفي تجزئة الحوض أو إخضاعه لاعتبارات السيادة الإقليمية المنفردة[١].

وعلى نحو مواز للموقف التركي من إنكار الصفة الدولية لحوضي دجلة والفرات. تمتد معاناة العراق مع السياسة الإيرانية[*] في مجال المياه وترسيم الحدود إلى جذور تاريخية تعود إلى الحقبة العثمانية فيما يتعلق بالأنهار التي تنبع من ايران وتصب في العراق، فضلاً عن مشكلة مياه شط العرب[٢]، إذ تتبنى ايران مقاربة لا تقل تعقيدا في تعاملها مع الروافد المائية المشتركة التي تغذي الأنهار داخل العراق، رغم أنها لا تعلن صراحة انكار الصفة الدولية لهذه الروافد المائية، إلا ان ممارستها العملية من خلال إقامة السدود وتحويل مجاري بعض الروافد تعكس توجهها الفعلي نحو عدها أنهاراً داخلية، وهو ما سيتم تناوله في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: السياسات الإنفرادية ومشروعات استغلال المياه في حوضي دجلة والفرات

تعد تركيا من الدول الغنية نسبياً بالموارد المائية مقارنة بدول حوضي دجلة والفرات، إذ تقدر مواردها المائية المتجددة بنحو ١٩٥ مليار متر مكعب سنوياً، في حين إن حجم المسحوبات الفعلية من هذ الموارد لا يتجاوز نحو ١٦ مليار متر مكعب سنويا قابل للزيادة،

---

[١] للمزيد من التفاصيل عن تعريف المجرى المائي، وما ينطبق عليه وصف المجرى المائي الدولي ينظر: المادة (٢/ أ، ب) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، ونور عبد الباسط عبد العزيز الجبوري، مصدر سابق، ص ٥١- ٩١.

[*] ترتبط ايران بحوض دجلة من خلال عدد من الروافد والأنهار الحدودية المشتركة التي تصب في شبكة نهر دجلة، الأمر الذي يجعل للسياسات المائية الإيرانية تأثيرا ملحوظا على الأمن المائي العراقي.

[٢] د. رامي جورج توما، "الحرب الايرانية العراقية: الأسباب الحقائق الوقائع"، الحوار المتمدن، ٢٠١١/٩/٢٧: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=277170&r=0

Ninevah Journal for Legal Studies. Vol.3, No.7, June 2026 (439-476)
E. nulawj@uonineveh.edu.iq P-ISSN: 2957-7721, E-ISSN: 3078-6274

كما تستقبل الأراضي التركية كميات كبيرة من مياه الأمطار التي يتجاوز مجموعها السنوي نحو ٥٠٠ مليار متر مكعب، وتشير هذه المؤشرات إلى أن الإشكالية المرتبط بإدارة مياه نهري دجلة والفرات لا ترتبط بندرة الموارد المائية في تركيا بقدر ما تعكس أبعادا أخرى ذات طبيعة سياسية واقتصادية واستراتيجية تتصل بسياسات إدارة المياه واستثمارها في إطار المصالح الإقليمية للدولة[١].

إذ تمثل السياسات الإنفرادية في استغلال الموارد المائية أحد أخطر المعوقات التي تواجه إستدامة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات، ويعد مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) النموذج الأبرز لهذا السياسات، إذ يضم أكثر من (٢٢) سدا و (١٩) محطة كهرومائية، أبرزها سد كيبان وسد أتاتورك وسد إليسو وسد قرة قايا[٢]، وتعتبر هذه المشاريع الإنمائية في تركيا من المشاريع المهمة المتمثلة باستخدام المياه وجعلها فاعل سياسي واقتصادي بالنسبة للدول المتشاطئة مع مياهها، إذ تعد هذه السدود من أبرز المنشآت المائية الكبرى التي تمكن تركيا من التحكم بدرجة كبيرة في تدفقات المياه في مجرى الأنهار، وجعل الاطلاقات المائية مرهونا بسياسات التشغيل التي تعتمدها تركيا، وفي ظل اعتماد السياسات الإنفرادية في إدارة الموارد المائية من قبل تركيا، قد تدار هذه السدود وفق اعتبارات وطنية انفرادية دون مراعاة كافية لاحتياجات الدول المتشاطئة الأخرى، وان هذه المشاريع المنفذة من قبل تركيا في أعالي حوضي دجلة والفرات تمتلك طاقات خزن كبيرة تمكنها من استيعاب جانب كبير من موجات الفيضانات السنوية التي يعتمدها العراق في تغذية خزاناته وسدوده،

---

[١] محمود وهيب السيد، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات، المستقبل العربي، العدد ٢٣١، ١٩٩٨، ص ٦٢-٦٣؛ ود. رضا عبد الجبار سلمان، "التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، العراق، ٢٠٠٥، ص ٦.
https://search.mandumah.com/Record/293454

[٢] نبيل فارس، حرب المياه والصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٩١ وما بعدها، وداليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في آثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، ط ١، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٣٩.

الأمر الذي يؤدي إلى تقليص كبير في الاطلاقات المائية باتجاه العراق، سواء من حيث الكمية أم الانتظام الزمني، مما ينعكس بشكل مباشر على تقلص المساحات الزراعية في العراق، وانخفاض الخزين الاستراتيجي في السدود العراقية، ومنها سد الموصل، وتفاقم مشكلة الجفاف والتصحر، وزيادة معدلات التلوث والملوحة بسبب كمية المياه المحدودة، وتشغيل هذه المشاريع التركية المتمثلة بعدد من السدود أيدتها جميع الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية كالاتحاد الغربي الأوروبي[١].

لقد انعكست السياسات المائية التركية، فيما يتعلق بإنشاء السدود والمشاريع المائية الكبرى على حوضي دجلة والفرات، بصورة مباشرة على الواقع الاقتصادي في العراق، إذ أدى انخفاض الاطلاقات المائية إلى تراجع واضح في كميات المياه الوارد إلى العراق عبر حوضي دجلة والفرات، الأمر الذي ترتب عليه آثار اقتصادية متعددة، ومن أبرزها تراجع الانتاج الزراعي نتيجة انخفاض المساحات المزروعة وقلة المياه المخصصة للري، وهو ما آثر على خطط وبرامج الزراعة في العراق، لكون هذه الحقوق لم تحترمها تركيا على الرغم من وجود معاهدات وبيانات مشتركة موقعة من قبل تركيا لضمان حقوق العراق فيما يخص الحصص المائية[٢].

واتبعت سوريا في ادارة مياه نهر الفرات خلال العقود الماضية سياسة تقوم إلى حد كبير على توظيف الموارد المائية المتاحة داخل أراضيها لتحقيق اهدافها التنموية الوطنية، ولا سيما في مجال التوسع الزراعي وتوليد الطاقة الكهرومائية، وذلك من خلال انشاء عدد من السدود الكبرى مثل سد الطبقة وسد تشرين وسد البعث، وقد أدى تشغيل هذه السدود والتحكم في اطلاقاتها المائية إلى احداث تغيرات في كميات المياه المتدفقة باتجاه الأراضي العراقية، وبهذا تتخذ سوريا احيانا اجراءات تشغيلية لسدودها بما ينسجم مع احتياجاتها

---

[١] علي جبار عبد الله الجحيشي، "التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي في ظل السياسة المائية التركية السورية"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٢، ص ١٦٦. https://search.mandumah.com/Record/239317

[٢] حامد عبيد حداد، تحديات الأمن المائي للعراق لحوضي دجلة والفرات، مصدر سابق، ص ٩٣- ٩٤.

الداخلية، الأمر الذي ينعكس على حجم التدفقات الواصلة إلى العراق، خصوصا في فترات الجفاف أو انخفاض الواردات المائية[١].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع نفذت دون إجراء مشاورات فعالة أو دراسات تقييم أثر عابرة للحدود، مثل بروتوكول ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا، الذي يفتقر إلى آليات رقابة أو ضمانات تنفيذ، ولا يشمل العراق بوصفه دولة مصب رئيسية، فيما يخص الاحتياجات الأساسية المائية للعراق، وما يترتب عليه من استنزاف المياه وتقليل كمية المياه التي ستؤثر على كفاءة وانتاجية الطاقة الكهربائية للسدود، على خلاف ما تفرضه القواعد العرفية للقانون الدولي للمياه[٢].

أما بالنسبة لإيران، فتتمثل السياسة الإنفرادية في إدارة الأنهار المشتركة مع العراق من خلال إقامة عدد من السدود والمشاريع المائية على الروافد الشرقية التي تصب في الأراضي العراقية، وقيامها بقطع مجرى الأنهر الحدودية، كنهر الكنكير الذي قطعته عن قضاء مندلي، وكذلك بتحويل مجرى الأنهر الحدودية باتجاه الداخل في ايران، مثل نهر الوند ونهر بناوة سوتا، ونهر قرة تو، مما الحق اضرار بمحافظة ديالى، وقد تضمنت هذه المشاريع انشاء سدود وخزانات مائية، لتقوم بتحويل مجاري بعض الأنهار أو تقليل الإطلاقات المائية باتجاه الأراضي العراقية، نتيجة للمشاريع الإروائية والسدود المقامة على نهر الكارون، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كميات كبيرة من المياه المتدفقة إلى بعض المناطق الشرقية من العراق[٣]، وقد أضر ذلك محافظة البصرة، وما ترتب عليه من آثار بيئية وزراعية واقتصادية، وتتشابه السياسات الإنفرادية المائية بين التوجهات الايرانية والتوجهات التركية، فالسياسة المائية الايرانية تسعى إلى التنسيق مع تركيا للتفاوض مع العراق، على فكرة

---

[١] انور عبد الزهرة شلش العتابي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤، ص ٤٢.

[٢] نور عبد الباسط عبد العزيز الجبوري، مصدر سابق، ص ٩٩.

[٣] غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي، الأمن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢، ص ١٢٧ وما بعدها.

الحوض الواحد، من أجل ربط حوضي دجلة والفرات واعتبار الحوضين حوض واحد، وهذا ما يرفضه العراق جملة وتفصيلاً، لانتفاء الأساس القانوني والجغرافي الذي يمكن أن يستند إليه[١].

وأخذت ايران سياسة التوسع في بناء السدود منذ بداية عام ٢٠٠٧ في إطار خطتها للمحافظة على المياه والتحكم بها، إذ شرعت ببناء نحو ٨٨ سداً تتنوع بين سدود صغيرة وكبيرة، لغرض توفير نحو مليار متر مكعب من المياه سنوياً بالإضافة إلى الاحتياطي لها، فضلاً عن الخطط الأخرى التي تضمنت بناء عدداً من السدود في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١ ليتجاوز عددها ٦٠٠ سداً، ونسبة كبيرة من هذه السدود تقع على الأنهار العابرة للحدود بين ايران والعراق، وهذا السياسة حرمت العراق جزءاً من حقوقه المائية، وساهمت في تفاقم المشكلات البيئية والصحية، فضلاً عن كونه يعكس نهجاً احادياً في إدارة الموارد المائية المشتركة[٢].

يتبين لنا من ذلك، أن السياسات الإنفرادية التي انتهجتها كل من تركيا وايران، وكذلك بعض الاجراءات التشغيلية التي اتبعتها سوريا في إدارة مشاريعها المائية، تمثل أحد أبرز المعوقات التي تواجه إستدامة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات، إذ إن بناء السدود والمشاريع المائية الكبرى والتحكم في اطلاقات المياه دون وجود إطار قانوني ملزم ينظم تقاسم الموارد المائية المشتركة يؤدي إلى اختلال في التوازن المائي بين دول الحوض، كما أن اعتماد هذه الدول على اعتبارات وطنية داخلية في إدارة موارد المياه دون التشاور مع الدول المتشاطئة، يعد ضمن السياسات الإنفرادية التي تقوم بها تلك الدول.

الفرع الثالث: غياب اتفاقية شاملة لتقاسم مياه حوضي دجلة والفرات بين الدول المتشاطئة

---

[١] حامد عبيد حداد، تحديات الأمن المائي للعراق لحوضي دجلة والفرات، مصدر سابق، ص ٩٢.

[٢] د. مروة علي حسين، سياسة ايران المائية على الأنهار المشتركة وأثرها على العراق (دراسة تحليلية)، مجلة مدارات إيرانية، المجلد ٧، العدد ٢٧، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، ٢٠٢٥، ص ١١٤.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2025/02/.pdf

تعد الاتفاقيات الشاملة أحد أهم الأدوات القانونية التي تنظم تقاسم المياه الدولية بين الدول المتشاطئة، إذ تقوم على مبادئ القانون الدولي للمجاري المائية، وخاصة مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول وعدم احداث ضرر ذي شأن وتسهم هذه الاتفاقيات متى ما كانت ملزمة وواضحة، في تحديد الحقوق والالتزامات، وإنشاء آليات للتعاون وتسوية النزاعات. غير أن الإطار المنظم لحوضي دجلة والفرات يتسم بغياب اتفاقية دولية شاملة وملزمة تجمع دول الحوض كافة، إذ تقتصر العلاقات القانونية القائمة على عدد من الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات الفنية ذات الطابع الجزئي، والتي لا ترقى إلى مستوى انشاء نظام قانوني متكامل لتقاسم المياه أو ادارة الموارد المائية المشتركة بصورة جماعية[١].

إذ يمثل غياب اتفاقية شاملة متعددة الأطراف لتقاسم مياه حوضي دجلة والفرات أحد أبرز مظاهر هشاشة الأمن المائي العراقي، فهذا الغياب يحرم العراق من سند قانوني واضح يمكنه من المطالبة بحقوقه المائية استنادا إلى قواعد ملزمة، كما يكرس هذا الواقع منطق القوة بدلا من منطق القانون، ويجعل إدارة الحوضين خاضعة للاعتبارات السياسية المؤقتة، بدلا من الالتزامات القانونية الدائمة. ويترتب على هذا الغياب ضعف التعاون الإقليمي في دول الحوض، وهذا الضعف أدى إلى فشل جميع المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول المنبع في التوصل إلى اتفاقية شاملة ملزمة تنظم تقاسم مياه حوضي دجلة والفرات وفق القواعد القانونية والعرفية، فضلاً عن سبب وجود تعارض في المصالح المائية لإدارة الموارد المائية المشتركة بشكل عادل[٢].

وبالرغم من سعي العراق إلى استئناف الحوار مع الدول المتشاطئة تركيا وسوريا وايران من خلال عقد اجتماعات ثنائية وثلاثية على المستوى الوزاري ومستوى اللجان الفنية لمناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالمياه المشتركة من أجل التوصل إلى اتفاق يضمن حقوق وحصص العراق المائية وفقا للمواثيق والقواعد العرفية والاتفاقيات الثنائية، من خلال حث

---

[١] "وزير الموارد المائية العراقي: لا اتفاقية ملزمة مع تركيا لتقاسم المياه"، ترك برس، ٢٠٢٦/١/٢٢: https://www.turkpress.co/node/108660.

[٢] ولاء لؤي طارق، "تحديات الأمن المائي في العراق بعد عام ٢٠٢٠"، مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، المجلد ٦، العدد ٣، الجزء ٢، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢٥، ص ١٣٦٦.

العراق هذه الدول وبشكل مستمر في المؤتمرات والاجتماعات الدولية إلى تطوير الاتفاقيات الدولية التي تنظم استخدام قطاعات المياه المختلفة وفي مقدمتها الاتفاقيات التي تناولت التقاسم العادل والمنصف للمياه والسيطرة والحد من التلوث في مجاري المياه، عن طريق استكمال اجراءات الانضمام والمصادقة عليها لتدخل حيز التنفيذ[١].

إلا إن رفض تركيا المتواصل لم يتم التوصل إلى اي اتفاق يضمن حصة العراق من الاطلاقات المائية الواردة إليه[٢]، مع عدم امكانية التحكم في مياه حوضي دجلة والفرات بسبب غياب اتفاقية شاملة واضحة مع دول المنبع لتقاسم مياههما[٣]، كل هذا جعل العراق في موقف تفاوضي ضعيف في ظل تسارع المشاريع المائية المقامة من قبل دول المنبع التي تؤثر سلبا على حقوقه المائية[٤].

كما أن غياب اتفاقية شاملة وملزمة تنظم تقاسم مياه حوضي دجلة والفرات لم يقتصر تأثيره على تنظيم الحقوق والالتزامات بين الدول المتشاطئة، بل امتد ليشكل عائق امام تفعيل الآليات القانونية الدولية لتسوية النزاعات، وبالرغم من توافر ادوات قانونية معترف بها، مثل التحكيم الدولية ومحكمة العدل الدولية، واللجان الفنية المشتركة، إلا غياب إطار تعاقدي يتضمن نصوص صريحة تلزم الأطراف باللجوء إلى هذه الوسائل، إلى جانب غياب الادارة السياسية لدى الدول المتشاطئة، أسهم في اضعاف إمكانية تفعيلها عمليا، وابقى النزاع في اطاره السياسي بعيدا عن المعالجة القانونية الملزمة.

وفي السياق ذاته يعاني العراق من ضعف واضح في اللجوء إلى الآليات القانونية الدولية لحماية حقوقه المائية. نتيجة ما مر به ابتداءً من الحرب العراقية– الايرانية وما عقبه

---

(١) حمزه رحيم المفرجي، "الأمن المائي وأثره على الأمن القومي العراقي"، شبكة النبأ، ٢٠٢١/٧/١٠: https://annabaa.org/arabic/studies/27725

(٢) شهاب محسن مياس، العراق والاستراتيجية المائية، ط ١، مطبعة ايلاف، بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٧.

(٣) علاء كامل عبد، ضمانات حق الأفراد في الأمن المائي بين التشريعات والواقع– العراق أنموذجا، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٨، العدد ٣، العراق، ٢٠٢٤، ص ٥٦٩.

(٤) ولاء لؤي طارق، مصدر سابق، ص ١٣٦٤.

من نزاعات مستمرة أدت إلى انشغاله بقضاياه الداخلية والخارجية، الأمر الذي دفعه إلى التعامل مع الأزمة وفق سياسة الأمر الواقع بدلاً من تفعيل الأدوات القانونية، وما رفقه من فساد سياسي ومالي واداري، أسهم في اضعاف القدرة المؤسسية على إدارة الملف المائي دولياً، فضلاً عن غياب الاهتمام الكافي بخطورة الأزمة المائية، مما أدى إلى تراجع الدور القانوني للعراق في المطالبة بحقوقه المائية[١].

وقد أسهم هذا الواقع إلى استمرار الخلافات في اطارها السياسي الضيق، دون الارتقاء بها إلى مستوى النزاع القانوني القابل للحسم وفق قواعد القانون الدولي، مما اضعف التحرك السياسي والدبلوماسي الفعال والتمسك القانوني بالاتفاقيات التاريخية والحديثة التي عقدت مع تركيا التي تتعلق بالمياه، ويرجع هذه الضعف بالدرجة الأساس أن العراق مر بظروف أمنية وسياسية داخلية، جعلت الأزمة المائية تتفاقم مع الجانب التركي لتستغل هذا الضعف لصالحها، وهذا سبب حال دون انضمام تركيا إلى الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالمياه[٢].

يتبين لنا من ذلك، أن غياب اتفاقية شاملة وملزمة لتنظيم تقاسم مياه حوضي دجلة والفرات لا يعود إلى عامل واحد، بل هو نتيجة طبيعة السلوك القانوني للدول المتشاطئة، إذ يأتي في مقدمتها إنكار الصفة الدولية للحوضين، وخاصة من الجانب التركي الذي يتبنى نهجا يقوم على اعتبار النهرين عابرين للحدود لا دوليين، وهو ما انعكس عمليا في تبني سياسات انفرادية تمثلت بإقامة مشاريع مائية كبرى دون إطار تعاوني ملزم، كما اسهمت السياسة الإيرانية غير المعلنة تجاه الروافد المشتركة في تعقيد المشهد، من خلال غياب الشفافية وعدم الانخراط في ترتيبات قانونية واضحة، وفي المقابل لم يتمكن العراق من الدفع باتجاه إرساء اتفاقية ملزمة، بفعل ما مر به من ظروف داخلية وخارجية معقدة أثرت في

---

[١] د. عبد الرزاق حمزة عبدالله، "أزمة المياه في العراق: التحديات وإشكالية الحلول"، مجلد دراسات دولية، العدد ٩٩، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٤، ص ٢٦٢– ٢٦٥. https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/576/468

[٢] د. هالة خالد حميد، مصدر سابق، ص ٤٧٠.

مستوى فاعليته السياسية وقدرته على التحرك القانوني والدبلوماسي الفاعل، وهذا ما جعل إدارة الحوضين دون وجود إطار قانوني شامل وملزم.

المطلب الثاني

المعوقات البيئية والفنية لحوضي دجلة والفرات

يمثل التغير المناخي أحد أبرز التحديات التي تواجه حوضي دجلة والفرات، بوصفه ظاهرة عالمية ذات آثار محلية عميقة، تتقاطع فيها المسؤوليات الدولية وفق مبدأ المسؤوليات المشتركة، لكن المتباينة، كما أن التحدي الأشد حرجاً والذي يجعل العراق أكثر عرضة للتهديد بالتغير المناخي وقوعه بين أكثر خمس دول هشاشة في مواجهة صدمات التغير المناخي كارتفاع درجات الحرارة، وتكرار العواصف الترابية والرملية، وتراجع معدلات هطول الأمطار، سبب في تفاقم مظاهر الجفاف والتصحر وندرة المياه، بالتوازي مع الإنخفاض المستمر في إيرادات النهرين، بسبب سياسات دول المنبع من خلال حجب مياه حوضي دجلة والفرات، الأمر الذي القى بآثاره على التوازن البيئي والاستقرار المائي[١]. وعلى هذ الأساس سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع نتناولها كالآتي.

الفرع الأول: تأثير التغير المناخي والجفاف لحوضي دجلة والفرات

بداية يمكن القول أن التغير المناخي بأنه التغير الحاصل في العوامل والظروف المناخية التي تنتجها بصورة مباشرة الأنشطة البشرية بفعل العديد من الاستخدامات المضرة بالبيئة المناخية، وبين تقلبية تغير المناخ التي يرجع سببها إلى الأسباب الطبيعية والأنشطة الصناعية والاحتباس الحراري والأنشطة الزراعية، وهذه أسباب التغير المناخي ستطال

[١] د. عادل عبد الحمزة ثجيل، د. اسراء شريف، العراق والتغير المناخي: انعكاسات الأمن والبيئة، وقائع المؤتمر الدولي للمناخ الذي اقامه المعهد العراقي للحوار بالتعاون مع كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، ٢٠٢٤، ص ١٥– ١٦١.

الجميع بدرجات متفاوتة ومن ثم تحتاج الأزمة المائية إلى التعاون من قبل الجميع للسيطرة عليها والتقليل من آثارها السلبية إلى الحد الأدنى [١].

فالتغير المناخي أسهم بشكل واضح في تفاقم الأزمة المائية في حوضي دجلة والفرات من خلال، انخفاض معدلات الامطار، وارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر وتكرار موجات الجفاف، وبالفعل ظهرت تقارير دولية أن منطقة الشرق الأوسط، بما فيها حوضي دجلة والفرات، تعد من أكثر المناطق هشاشة بسبب آثار التغير المناخي[٢]، إذ يعد التغير المناخي من أبرز التحديات التي تواجه إستدامة الموارد المائية من خلال دورها في تغير الأنماط المناخية وتفاقم مشكلة شح المياه في منطقة الشرق الأوسط عموما، وفي العراق على وجه الخصوص، إذ تؤثر التغيرات المناخية في كميات التدفق نتيجة تغير أنماط الهطول والارتفاع في درجات الحرارة، مما يزيد التبخر ويقلل كميات المياه التي تعتمد عليهما الزراعة وتوليد الطاقة وتوفير مياه الشرب، فضلاً عن دوره الحيوي في الحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة[٣].

إذ تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم عرضه لتأثيرات التغيرات المناخية، إذ تشهد ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة وتراجع في معدلات هطول الامطار

---

[١] د. سمية غالب زنجيل، التغيرات المناخية وأثرها على الأمن المائي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية الدولية، العدد ٦٣، الجامعة المستنصرية، العراق، ص ٣٧٨– ٣٨٠، ود. عبد الرزاق حمزة عبدالله، مصدر سابق، ص ٢٦٧.

[٢] د. ماجد صدام سالم، "أثر الإرهاب على الأمن المائي العراقي (بحث في الجغرافية السياسية)"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد ١١، العدد ٢٢، جامعة ميسان، العراق، ٢٠١٥، ص ١٥ وما بعدها.
https://www.researchgate.net/publication/331772172_athr_alarhab_ly_alamn_almayy_alraqy

[٣] محمد موسى حمادي الشعباني، رؤى سعد الله ناشد، "آثار التغير المناخي على تصريف المياه والأمن المائي لنهر الفرات في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٢، العدد ٣، الجزء السادس، العراق، ٢٠٢٥، ص ١١٤ وما بعدها.
https://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.6.2025.6

[١]، وقد انعكس ذلك بوضوح على حوضي دجلة والفرات، إذ أصبحت مواسم الأمطار أكثر تقلباً وأقل انتظاماً مقارنة بما كانت عليه في العقود السابقة (باستثناء عام ٢٠١٩– ٢٠٢١ الذي كان وفيراً بالأمطار)، كما شهدت المنطقة ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرار وطول مدتها لتصل إلى ٥٢٪، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التبخر من الأنهار والخزانات المائية، مما يسهم في تقليل حجم المياه المتاحة للاستخدامات المختلفة.

وقد تجلت آثار هذه التغيرات بصورة واضحة في انخفاض مستويات الخزن المائي في عدد من السدود العراقية، ومن أبرزها سد الموصل الذي يعد أكبر السدود من حيث السعة الخزنية، فقد شهدت بحيرة السد خلال السنوات الأخيرة تراجع ملحوظ في حجم الخزن المائي نتيجة تزايد معدلات التبخير المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة، فضلاً عن الأسباب الأخرى، إذ تشير البيانات إلى إن الطاقة الخزنية الفعلية لبحيرة سد الموصل كانت تصل إلى ٨ مليار متر مكعب من المياه، إلا إن مستويات الخزن الحالي انخفضت إلى أقل من ٤ مليار متر مكعب، كما إن جزءا كبيرا من هذا الخزن ميتا يقدر بنحو ٣ مليار متر مكعب، ومن ثم يعد الخزن الاستراتيجي هو أقل من مليار ونصف المليار متر مكعب [٢].

كما يعد العراق من أكثر الدول تأثرا بالتغير المناخي في حوضي دجلة والفرات بسبب انخفاض مياههما، وذلك بسبب موقعه الجغرافي في أسفل الحوض واعتماده الكبير على المياه القادمة من دول المنبع، ومع تراجع معدلات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، اصبحت الموارد المائية العراقية أكثر عرضة للنقص والتقلبات الموسمية، ومن ذلك الحين انخفض واردات المياه بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ التي تعد من أكثر الفترات تأثيرا في المنطقة، إذ انخفضت معدلات الأمطار إلى مستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى تراجع كبير في تدفقات

---

[١] عباس حمزة علي الشمري، مشكلة المياه في ظل التغيرات المناخية واثرها في الأمن المائي العراقي– دراسة جيوبولوتيكية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١١، ص ١٠٨.

[٢] رمضان حمزة، "سد الموصل.. توقف عن توليد الكهرباء والبحيرة في أدنى المستويات"، العالم، ٢٠٢٣/٢٨:١: https://alaalem.com/-2812

Ninevah Journal for Legal Studies. Vol.3, No.7, June 2026 (439-476)
E. nulawj@uonineveh.edu.iq P-ISSN: 2957-7721, E-ISSN: 3078-6274

الأنهار وانخفاض مخزون السدود والخزانات المائية في حوضي دجلة والفرات، وقد انعكست هذه الأزمة بصورة واضحة في العراق، وهذا ما سبب تضرر لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية نتيجة نقص المياه اللازمة للري[١].

وهذا النقص في المياه أثر على طبيعة وكمية الانتاج الزراعي الذي يوفر الغذاء، وتشير التقارير الرسمية إلى أن معظم الدول قد خسرت خلال السنوات الماضية مئات الآلاف من الدونمات الزراعية، بسبب ندرة وشح المياه، ما دفع هذه الدول إلى تقليص الخطط الزراعية الموسمية، خصوصا للمحاصيل الزراعية كالرز والقمح، هذا التراجع اسهم بشكل مباشر في تعميق الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساس للسكان[٢].

ويتبين لنا من ذلك، ان واقع حوضي دجلة والفرات تأثر بسبب التغير المناخي وما يرتبط به من موجات الجفاف، بل أصبح عاملا حاسما في تفاقم أزمة المياه وتحدي لاستدامتها، إذ تتداخل في تشكيله مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية على حد سواء، فمن جهة تؤدي التقلبات المناخية الطبيعية إلى تذبذب معدلات الهطول المطري وارتفاع درجات الحرارة، ومن جهة أخرى تسهم الأنشط البشرية في تعميق هذه الاختلالات وتسريع آثارها، مما ادى إلى انخفاض الإيرادات المائية وتغير النمط الموسمي للجريان، فضلاً عن زيادة فترات الجفاف وشدتها، ونتيجة لذلك بات الحوضان يتعرضان لمعوقات امام تحقيق إستدامة الموارد المائية.

الفرع الثاني: قلّة السدود والمنشآت المائية لحوضي دجلة والفرات

---

[١] قصي فاضل الحسيني، مؤشرات التغير المناخي وبعض آثاره البيئية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص ٢٢٣– ٢٢٤.

[٢] د. قحطان رحيم وهيب السامرائي، ياسين موسى جاسم الدوري، التنمية الشاملة من العراق مقاربات في الفكر ولتطبيق مع الواقع في العراق: مع التركيز على محافظة صلاح الدين، المؤتمر الأول ١٦– ١٧/ نيسان ٢٠٠٩، كلية الادارة والاقتصاد، ص ١١٢ وما بعدها.

تظهر المشاريع المائية غير المنفذة أو المتعثرة في العراق أحد أبرز المعوقات الفنية التي تحد من إستدامة الأمن المائي، إذ بقي عدد من السدود الحيوية في إطار التخطيط أو التنفيذ الجزئي دون انجاز فعلي، وفي مقدمتها سد بخمة على نهر الزاب الكبير الذي طرح منذ تسعينيات القرن الماضي ولم يستكمل حتى الآن، كما تشمل هذه المشاريع سدي بادوش ومكحول على نهر دجلة قيد الإنشاء، وسد منداوه على نهر الزاب الكبير، وسد باكرمان وسد خليكان على نهر الخازر، وسد طق طق على نهر الزاب الأسفل، فضلاً عن سد باسرة على أحد فروع نهر العظيم، وسد البغدادي في الرمادي، وسد تولساق في ديالى، ويعكس تعثر هذه المشاريع خللا في التخطيط والتنفيذ وضعف في الإدارة المؤسسية، الأمر الذي أسهم في تقليص القدرة التخزينية للمياه وزيادة هشاشة النظام المائي في مواجهة الأزمات المائية والتغيرات المناخية[١]، ووجودها له أهمية تمكن الدول من ادارة حصتها المائية بكفاءة أكبر في ظل التقلبات الطبيعية والضغوط البشرية المتزايدة على الموارد المائية[٢].

وبالرغم من امتلاك العراق عددا من السدود والمنشآت المهمة، التي تعود بداياتها إلى انشاء أول مشروع مائي عام ١٩٢٣ وهو سد الهندية، وفي الثلاثينات من القرن الماضي أنشئت سدة الكوت، وبقيت القدرات المخزونة في العراق محدودة نسبيا مقارنة بحجم الموارد المائية التي كانت تتدفق إليه تاريخيا، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرته على تنظيم المياه وخزنها لمواجهة حالات الجفاف أو الإنخفاض المفاجئ في الإطلاقات المائية[٣]، ليتم بعدها انشاء مجموعة من السدود مثل سد الموصل وسد حديثة وسد دربندخان وسد دوكان، فإن هذه السدود لا تكفي لتحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية في ظل التراجع المستمر في

---

[١] إخلاص داود، "سدود العراق وغزارة الأمطار والسيول في ظل إهمال حكومي"، وكالة النبأ، ٢٠١٩/٤/١: https://www.nbanews.net/arabic/m3tWsGZs

[٢] د. ماجد صدام سالم، أثر الإرهاب على الأمن المائي العراقي (بحث في الجغرافية السياسية)، مصدر سابق، ص ٢١٧– ٢٢٤.

[٣] د. كفاح صالح الاسدي، وسن هادي، مصدر سابق، ص ٩٨.

الواردات المائية والتغيرات المناخية المتسارعة، كما أن محدودية السعات المخزونة مقارنة بحجم الاحتياجات المائية المتزايدة يعد أحد المعوقات الفنية والتقنية.

كما أن غياب أو تعثر إنشاء السدود يحرم العراق من الاستفادة من مزاياها في تنظيم الموارد المائية وزيادة الخزين الاستراتيجي، والحد من مخاطر الفيضانات والجفاف، فضلاً عن القطاعات الزراعية والطاقة الكهرومائية، وتوفير المياه للاستهلاك السكاني وايجاد مناطق استجمام لأغراض السياحة وتطوير الثروة السمكية[١]، وهو ما يجعل تطوير هذه المنشآت أحد أهم الاليات المقترحة لتعزيز الأمن المائي.

الفرع الثالث: ضعف الإدارة الوطنية للموارد المائية في حوضي دجلة والفرات

لا تقتصر معوقات الأمن المائي على العوامل الخارجية، بل تمتد إلى الداخل الوطني، إذ يسهم ضعف التخطيط الاستراتيجي، والهدر الكبير في استخدام المياه، وتعدد الجهات المعنية دون تنسيق فعال، في تعميق آثار النقص المائي، من خلال الاعتماد على اساليب ري تقليدية عالية الهدر، محدودية الاستثمار في تقنيات كفاءة استخدام المياه، وغياب سياسات واضحة لإدارة الطلب على المياه، فضلاً عما يهدر في الاستخدامات الأخرى بسبب قلة الثقافة المائية التي تشكل خطورة على المورد المائي وعوامل شحته، فضلاً عن ضعف المؤسسات التي تتعامل مع قضايا المياه، وضعف بنيتها المؤسسية والهيكلية وحتى كوادرها الفنية، التي تفتقر إلى النظرة الشمولية المتكاملة المبنية على الترابط والتداخل والتأثير المتبادل بين الموارد المائية[٢].

إذ يبرز البعد المحلي لأزمة المياه من خلال سوء إدارة الموارد المائية، سواء على مستوى محدودية الاستثمار في البنى التحتية أو ضعف كفاءة الاستخدام وتفاقم التلوث، وهو

---

[١] علياء حسين سلمان، زينب حسن حبيب، ابتسام عدنان رحمن، الآثار البيئية للسدود المائية في العراق، مجلة البحوث الجرافية المائية في العراق، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، لعدد ٢٠، ٢٠١٤، ص ص ٣٣١- ٣٣٢. https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/kjg/article/view/6922

[٢] د. رضا عبد الجبار سلمان، مصدر سابق، ص ١٦.

ما يتقاطع مع تراجع القدرة على التكيف مع الندرة المائية، ولا يقتصر انخفاض الموارد المائية على دول المصب، بل يشمل ايضا دولا تقع ضمن المنطقة الحمراء للشح المائي، كما هو حال العراق، إذ تتعدد الأسباب وفي مقدمتها الانشغال بالتحديات السياسية والاجتماعية على حساب تطوير سياسات مائية فعال، وفي المقابل تظهر بعض الدول كدول الخليج لا تتحدث عن شحة الموارد المائية رغم انها لا تمتلك مصادر للمياه، إذ بدأت تتكيف مع هذه المشكلة، من خلال قيامها بتحويل مياه البحر للاستخدامات البشرية والزراعية[١]، الأمر الذي يعكس أن جوهر المشكلة لا يرتبط فقط بندرة الموارد المائية، بل يمتد إلى ضعف الإدارة الوطنية في إدارة الموارد المائية وتوظيفها بكفاءة.

مبدئيا يلاحظ غياب نصوص قانونية صريحة تنظم مفهوم الأمن المائي وتحدد أطره، سواء على المستوى الدولي أو الوطني وهو ما يعكس بدرجة كبيرة ضعف الإدارة الوطنية في إدارة الموارد المائية. فالدول غالبا ما تترد في تبني أطر قانونية ملزمة تفرض عليها مسؤوليات واضحة في هذا المجال، نتيجة لغياب التكيف التشريعي مع تطور مفاهيم الأمن الإنساني التي تسعى إلى توسيع نطاق الحماية وربطها بمسؤوليتي الالتزام والحماية، كما أن الاحجام عن تقنين أسس ومكونات الأمن المائي يرتبط بخشية الدول من ما قد يترتب عليه من التزامات قانونية وضغوط داخلية وخارجية، الأمر الذي يعكس قصور في الإدارة السياسية والتشريعية نحو تنظيم هذا المجال وضمان استدامته[٢].

ليتجلى ضعف الإطار الدستوري لحماية الأمن المائي في العراق من خلال المواد (١١٠/ ثامنا) و(١١١) و(١١٤/ سابعا) من دستور ٢٠٠٥، إذ اقتصر دور الحكومة الاتحادية في المادة (١١٠) على تخطيط سياسات المياه العابرة للحدود دون اقرار آليات

---

[١] د. خالد العرداوي، انخفاض الموارد المائية في العراق: الأسباب والتداعيات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٤/٩/٢٠٢١: https://fcdrs.com/economical/1607

[٢] مشري سماح، معارف منية، الأمن المائي كضرورة حتمية لتحقيق أهداف الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي–تبسة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ١١– ١٢.

قانونية ملزمة تضمن الحقوق المائية، في حين خلا الدستور من نص صريح يعد المياه ثروة سيادية كما في المادة (١١) الخاصة بالنفط والغاز، مما يعكس تراجع مكانتها القانونية، كما ان ادراج ادارة الموارد المائية ضمن الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية والاقليم في المادة (١١٤) يعد تداخل في الصلاحيات[١].

وبالرغم من تشخيص المشكلة المائية في العراق على المستوى الوطني لم يعمل العراق على حل الأزمة، لا سيما مع زيادة الطلب على المياه بسبب الكثافة السكانية، وزيادة الطلب على الغذاء، إذ يفتقد العراق إلى سياسة مائية جيدة تمثلت بضعف الإدارة الوطنية[٢]، ويتعزز هذا بضعف الإطار التشريعي للأمن المائي العراقي عند الربط بين دستور ٢٠٠٥ وقانون وزارة الموارد المائية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٨، الذي منح الوزارة صلاحيات واسعة في التخطيط وإدارة الموارد المائية، وحماية الحقوق المائية الدولية، والتنسيق مع الدول المتشاطئة، إلا ان هذه الصلاحيات بقيت ذات طابع اداري دون تنفيذ في الواقع العملي لحماية الأمن المائي العراقي على المستوى الوطني والإقليمي.

وتتعمق مظاهر الضعف والقصور التشريعي التي افرزها دستور ٢٠٠٥ وقانون وزارة الموارد المائية لسنة ٢٠٠٨. من خلال اختلالات إدارية ومؤسسية متراكمة، إذ تعاني إدارة الموارد المائية في العراق من تبني استراتيجيات غير فعالة يرافقها غموض في تحديد الصلاحيات وتداخل في الصلاحيات، فضلاً عن ضعف الإمكانات المادية والنقص في الكوادر المؤهلة، وغياب بيئة عمل محفزة، إلى جانب محدودية البرامج التدريبية التي تعيق تطوير القدرات الفنية ومواكبة التطورات العلمية، كما يسهم اقصاء المجتمع والمؤسسات البحثية عن المشاركة في رسم السياسات، وضعف التعاون بين القطاعات ذات الصلة كالزراعة والبيئة، في تعميق الفجوة المؤسسية، الأمر الذي ينعكس في بيروقراطية مفرطة تبطئ اتخاذ القرار وتهيئ لانتشار الفساد والمحسوبية في مؤسسات ادارة الموارد المائية وهو

---

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر: المواد (١١٠/١١١/١١٤) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥.

[٢] د. ثائر محمود رشيد العاني، وعلا علاء حسين، استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الأمن المائي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٣، العراق، ٢٠١٨، ص ٢٨٠.

من التحديات التي تقف بوجه المؤسسة المائية التي تقف حائلا امام عملية تحقيق التنمية المستدامة[١]، كما تتفاقم هذه الاشكالية بعوامل بشرية اضافية، تمثلت في ضعف الإدارة الوطنية في ادارة الموارد المائية، وما رافقها من تداعيات أمنية، لا سيما العمليات الإرهابية التي أثرت بشكل مباشر على واقع إستدامة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات[٢]، فضلاً عن الضعف الذي واجه الأمن المائي العراقي هو نتيجة تداخل ابعاد تشريعية ومؤسسية وبشرية. تمثلت بسوء إدارة قطاع المياه، كونه بقي يتعامل مع الموارد المائية على أنها مورد متجدد وتشكل فائض عن حاجة الاستهلاك[٣]، وضعف الوعي على مستوى الفرد والمجتمع بقضايا المياه، إذ يبقى الإنسان محور أي تنمية بشرية، فهو المستفيد والمستخدم للمياه، وفي الوقت ذاته المسرف في استخدامها والمتسبب في تلوثها[٤]، ويزداد هذا الواقع تعقيدا بفعل تبني سياسات وطنية تنظر إلى المياه بوصفها سلعة مجانية[٥].

---

[١] د. محمد حسين محيسن المنصوري، المعوقات الجغرافية التي تواجه الموارد المائية وسبل التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية التربية، المجلد ١، العدد ٥٤، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، ٢٠٢٤، ص ٢٧٧- ٢٧٨. https://doi.org/10.31185/eduj.Vol54.Iss1.3676

[٢] د. ماجد صدام سالم، أثر الإرهاب على الأمن المائي العراقي (بحث في الجغرافية السياسية)، مصدر سابق، ص ٢٢٤.

[٣] هادي فيصل سعدون، الأمن المائي العراقي واثره في قوة الدولة (دراسة جغرافيا)، مجلة علمية تصدر عن كلية التربية للبنات، الجامعة العراقية، العدد الثامن والعشرون، السنة الثانية عشر، العراق، ٢٠٢٥، ص ٥٢٤- ٥٢٥.

[٤] سارة بن غيدة، سعيدة حركات، توظيف التكنولوجيات الحديثة في تحقيق أمن الموارد المائية –عرض تجارب عالمية–، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٥، العدد ٢، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٥٥٣.

[٥] سندس جاسم شعيبث، سحر كريم كاطع، سعاد جواد كاظم، الأمن المائي وتأثيره على التنمية الزراعية في العراق للمدة ٢٠٠٤–٢٠٢٢، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد السادس، العدد ١، العراق، ٢٠٢٥، ص ٥٣.

ويتبين لنا من ذلك، أن ضعف الإدارة الوطنية للموارد المائية في حوضي دجلة والفرات، يتمثل في مجموعة من المعوقات الوطنية المتداخلة، التي تتوزع بين القصور التشريعي والقانوني، والاختلالات السياسية والإدارية المؤسسية، فضلاً عن مظاهر سوء إدارة الموارد المائية على المستوى الفني والتشغيلي، وهو ما يعكس أن هذه الإشكالية ذات طبيعة مركبة تتطلب معالجة متكاملة.

الخاتمة:

خلص بحثنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نذكرها على النحو الاتي:

اولاً: الاستنتاجات:

١- استنتجنا استمرار الخلاف حول الصفة الدولية لحوضي دجلة والفرات يعد من أبرز العوائق أما تطبيق قواعد القانون الدولي للمجاري المائية الدولية.

٢- تبين اعتماد بعض الدول المتشاطئة على سياسات مائية انفرادية أسهمت في تفاقم النزاعات وتقليص فرص التعاون.

٣- وجدنا بأن التغير المناخي والجفاف يزيدان من حدة الضغط على الموارد المائية للحوضين.

٤- اتضح بأن ضعف البنية التحتية والإدارة الوطنية أثرت سلبا على كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة ابرام اتفاق قانوني ملزم وعادل بين الدول المتشاطئة لتنظيم تقاسم مياه دجلة والفرات وروافدهما وفق مبادئ القانون الدولي للمياه.

٢- تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدول المعنية وتفعيل اللجان المشتركة لتقليل الخلافات المرتبطة بإدارة الموارد المائية..

٣- تطوير البنية التحتية المائية في العراق وتحديث اساليب الري والإدارة المائية للحد من الهدر وتحسين كفاءة استخدام المياه.

٤- اعتماد خطط وطنية وإقليمية فعالة لمواجهة آثار التغير المناخي والجفاف.

٥- تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بإدارة الموارد المائية بما ينسجم مع متطلبات الإستدامة المائية والتحديات المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب:

١- داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في آثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، ط ١، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢- شهاب محسن مياس، العراق والاستراتيجية المائية، ط ١، مطبعة ايلاف، بغداد، ٢٠١٣.

٣- فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، ط ١، دار الغد، بغداد، ٢٠١٠.

٤- طلال جاسم السبعاوي، موقف القانون الدولي من حقوق العراق المائية المكتسبة في نهري دجلة والفرات في ظل مشروع جنوب شرقي الأناضول التركي (غاب)، ط ١، دار زهدي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٨.

٥- نبيل فارس، حرب المياه والصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٩٣.

٦- نور عبد الباسط عبد العزيز الجبوري، النظام القانوني للأنهار الدولية ودوره في حل النزاعات بين الدول نهري دجلة والفرات نموذجا"، ط ١، هاتريك للتوزيع والنشر، العراق، ٢٠٢٣.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١- انور عبد الزهرة شلش العتابي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤.

٢- عباس حمزة علي الشمري، مشكلة المياه في ظل التغيرات المناخية واثرها في الأمن المائي العراقي- دراسة جيوبولوتيكية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١١.

٣- علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٧٦.

٤- غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي، الأمن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢.

٥- قصي فاضل الحسيني، مؤشرات التغير المناخي وبعض آثاره البيئية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢.

٦- مشري سماح، معارف منية، الأمن المائي كضرورة حتمية لتحقيق أهداف الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي- تبسة، الجزائر، ٢٠٢٢.

ثالثاً: البحوث والمجلات:

١- اسراء نادر كيطان، "مبدأ الاستخدام الأمثل للأنهار الدولية: العراق وتركيا انموذجا"، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد ٢، العدد ٢، كلية الحكمة الجامعة، العراق، ٢٠٢٢.
https://doi.org/10.56961/mejljs.v2i2.169

٢- آمنة عبدالاله حمدون، "اقتصاديات الأمن المائي وتحقيق التنمية المستدامة (تحليل وتقييم)"، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ٢٩، العدد ٢، العراق، ٢٠٢١.
https://doi.org/10.29196/jubpas.v29i2.3767

٣- تمارا كاظم الأسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، المركز الديمقراطي العربي، العراق، ٢٠٢١. https://democraticac.de/?p=79392

٤- حامد عبيد حداد، تحديات الأمن المائي للعراق لحوضي دجلة والفرات، مركز الدراسات الاولية، العدد ٥١، جامعة بغداد.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/340/296

٥- حسين عليوي عيشون، ياسين غانم ردام، "الأساس القانوني للمياه العراقية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٥٩، ٢٠٢٠، جامعة الكوفة، العراق.
https://doi.org/10.36322/jksc.v1i59.136

٦- د. ثائر محمود رشيد العاني، وعلا علاء حسين، "استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الأمن المائي في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٣، ٢٠١٨، العراق.
https://doi.org/10.33095/jeas.v24i103.113

٧- د. رضا عبد الجبار سلمان، التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ٨١، العدد ١، ٢، ٢٠٠٥، العراق.
https://search.mandumah.com/Record/293454

٨- د. سمية غالب زنجيل، التغيرات المناخية وأثرها على الأمن المائي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية الدولية، العدد ٦٣، الجامعة المستنصرية، العراق.

٩- د. عادل عبد الحمزة ثجيل، د. اسراء شريف، "العراق والتغير المناخي: انعكاسات الأمن والبيئة"، وقائع المؤتمر الدولي للمناخ الذي اقامه المعهد العراقي للحوار بالتعاون مع كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٢٤. https://copolicy.uobaghdad.edu.iq/?page_id=33705

١٠- د. عبد الحسين شعبان، "القانون الدولي والأمن المائي دومينو الشرق الأوسط: العرب وحروب المياه، قضايا سياسية، العدد ٦٤، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢١.
https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/165

١١- د. عبد الرزاق حمزة عبد الله، "أزمة المياه في العراق: التحديات وإشكالية الحلول"، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٤.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/576/468

١٢- د. قحطان رحيم وهيب السامرائي، ياسين موسى جاسم الدوري، التنمية الشاملة من العراق مقاربات في الفكر ولتطبيق مع الواقع في العراق: مع التركيز على محافظة صلاح الدين، المؤتمر الأول ١٦-١٧/ نيسان ٢٠٠٩، كلية الادارة والاقتصاد.

١٣- د. كفاح صالح الاسدي، وسن هادي، "الأمن المائي في العراق- المشكلات والمعالجات (محافظة البصرة أنموذجا)"، مجلة آداب الكوفة، المجلد ١، العدد ١٥، اذار ٢٠١٣.
https://doi.org/10.36317/kaj/2013/v1.i15.6463

١٤- د. ماجد صدام سالم، أثر الإرهاب على الأمن المائي العراقي (بحث في الجغرافية السياسية)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد ١١، العدد ٢٢، جامعة ميسان، العراق، ٢٠١٥.
https://www.researchgate.net/publication/331772172_athr_alarhab_ly_alamn_almayy_alraqy

١٥- د. محمد حسين محيسن المنصوري، المعوقات الجغرافية التي تواجه الموارد المائية وسبل التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية التربية، المجلد ١، العدد ٥٤، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، ٢٠٢٤. https://doi.org/10.31185/eduj.Vol54.Iss1.3676

١٦- د. مروة علي حسين، "سياسة ايران المائية على الأنهار المشتركة وأثرها على العراق (دراسة تحليلية)"، مجلة مدارات إيرانية، المجلد ٧، العدد ٢٧، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، ٢٠٢٥.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2025/02/.pdf

١٧- د. هالة خالد حميد، إشكالية الأمن المائي في العلاقات التركية العراقي: دراسة آليات التعامل الأمثل في قضية المياه، قضايا سياسية، العدد ٦٥، ٢٠٢٢/٨/١٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
https://doi.org/10.58298/2021158

١٨- سارة بن غيدة، سعيدة حركات، توظيف التكنولوجيات الحديثة في تحقيق أمن الموارد المائية -عرض تجارب عالمية-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٥، العدد ٢، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠٢٠.

١٩- ملحق العدد: النص الكامل لمعاهدة لوزان-١٩٢٣، ترجمة: عادل رفيق، المعهد المصري للدراسات، المجلد ٥، العدد ١٩، مصر، ٢٠٢٥.

٢٠- ساره حامد ناجي، "سياسة تركيا المائية تجاه العراق بعد العام ٢٠١٤"، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩، العراق، ٢٠٢٤.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/590/482

٢١- سندس جاسم شعيبث، سحر كريم كاطع، سعاد جواد كاظم، حامد عباس محمد، "الأمن المائي وتأثيره على التنمية الزراعية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢"، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد ٦، العدد ١، العراق، ٢٠٢٥. https://doi.org/10.56967/ejfb2025643

٢٢- علاء كامل عبد، ضمانات حق الأفراد في الأمن المائي بين التشريعات والواقع- العراق أنموذجا، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٨، العدد ٣، العراق، ٢٠٢٤.

٢٣- علي جبار عبد الله الجحيشي، "التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي في ظل السياسة المائية التركية السورية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٦، ٢٠١٢، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق.
https://search.mandumah.com/Record/239317

٢٤- علياء حسين سلمان، زينب حسن حبيب، ابتسام عدنان رحمن، الآثار البيئية للسدود المائية في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢٠، ٢٠١٤، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق.
https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/kjg/article/view/6922

٢٥- محمد موسى حمادي الشعباني، رؤى سعد الله ناشد، آثار التغير المناخي على تصريف المياه والأمن المائي لنهر الفرات في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٢، العدد ٣، الجزء السادس، العراق، ٢٠٢٥.
https://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.6.2025.6

٢٦- محمود وهيب السيد، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات، المستقبل العربي، العدد ٢٣١، ١٩٩٨.

٢٧- منذر نعمان مشعان عبد الخالدي، دور المياه في العلاقات العراقية- التركية ٢٠٠٣- ٢٠١٣م دراسة تحليلية، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية، العراق، ٢٠١٤.

٢٨- هادي فيصل سعدون، الأمن المائي العراقي واثره في قوة الدولة (دراسة جغرافيا)، مجلة علمية تصدر عن كلية التربية للبنات، الجامعة العراقية، العدد الثامن والعشرون، السنة الثانية عشر، العراق، ٢٠٢٥.

٢٩- وديان حيدر نشمي، المعاهدة العراقية التركية ١٩٤٦، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٦٠، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢٤.

٣٠- ولاء لؤي طارق، تحديات الأمن المائي في العراق بعد عام ٢٠٢٠، مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، المجلد ٦، العدد ٣، الجزء ٢، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢٥.

رابعاً: الاتفاقيات والدساتير:

١- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.

٢- دستور جمهورية العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥.

خامساً: المصادر الالكترونية:

١- إخلاص داود، سدود العراق وغزارة الأمطار والسيول في ظل إهمال حكومي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٣/٢٦، متاح على الرابط الالكتروني الآتي:
https://www.nbanews.net/arabic/m3tWsGZs.

٢- حمزه رحيم المفرجي، الأمن المائي وأثره على الأمن القومي العراقي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٣/١٨، متاح على الرابط الالكتروني الآتي: https://annabaa.org/arabic/studies/27725

٣- د. خالد العرداوي، انخفاض الموارد المائية في العراق: الأسباب والتداعيات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٣/٢٧، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://fcdrs.com/economical/1607.

٤- د. رامي جورج توما، الحرب الايرانية العراقية: الأسباب الحقائق الوقائع، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٣/٢٤، متاح على الرابط الالكتروني الآتي: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=277170&r=0

٥- رمضان حمزة، سد الموصل.. توقف عن توليد الكهرباء والبحيرة في أدنى المستويات، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٣/١٢، متاح على الرابط الالكتروني الآتي: https://alaalem.com/-2812.

٦- مقال بعنوان (وزير الموارد المائية العراقي: لا اتفاقية ملزمة مع تركيا لتقاسم المياه)، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٣/١٥، متاح على الرابط الالكتروني الآتي:
https://www.turkpress.co/node/108660

ترجمة المصادر العربية إلى الإنكليزية

First: Books:

1- Dalia Ismail Muhammad, Water and International Relations: A Study of the Impact of the Water Crisis on the Nature and Pattern of Arab-Turkish Relations, 1st ed., Arab House for Printing and Publishing, Cairo, 2006.

2- Shihab Muhsin Mayyas, Iraq and Water Strategy, 1st ed., Elaf Press, Baghdad, 2013.

3- Fouad Qasim Al-Amir, Water Balance in Iraq and the Water Crisis in the World, 1st ed., Dar Al-Ghad, Baghdad, 2010.
4- Talal Jassim Al-Sabawi, The Position of International Law on Iraq's Acquired Water Rights in the Tigris and Euphrates Rivers in Light of the Southeastern Anatolia Project (GAP), 1st ed., Zuhdi Publishing and Distribution House, Jordan, 2018.
5- Nabil Faris, The Water War and the Arab-Israeli Conflict, Dar Al-I'tisam, Cairo, 1993.
6- Nour Abdul-Basit Abdul-Aziz Al-Jubouri, The Legal System of International Rivers and its Role in Resolving Disputes Between Riverine States "The Tigris and Euphrates as a Model," 1st ed., Hatrik for Distribution and Publishing, Iraq, 2023.

Second: Theses and Dissertations:

1- Anwar Abdul Zahra Shalash Al-Atabi, Water Resources in Iraq: Between Policy Challenges and Sustainability Opportunities, Master's Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2014.
2- Abbas Hamza Ali Al-Shammari, The Water Problem in Light of Climate Change and its Impact on Iraqi Water Security: A Geopolitical Study, Master's Thesis, College of Arts, Al-Qadisiyah University, Iraq, 2011.
3- Ali Hussein Sadiq, Iraq's Acquired Rights to the Euphrates Waters, Master's Thesis, College of Law, University of Baghdad, 1976.
4- Ghadeer Mohammed Sajjad Abdullah Al-Obaidi, Arab Water Security and Economic and Political Challenges, Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2002.
5- Qusay Fadhil Al-Husseini, Climate Change Indicators and Some of its Environmental Effects in Iraq, Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Baghdad, Iraq. 2012.
6- Mashri Samah, Maaref Munia, Water Security as an Inevitable Necessity for Achieving Economic Take-Off Goals in Algeria, Master's Thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences, and Management Sciences, Larbi-Tebessa University, Algeria, 2022.

Third: Research and Journals:

1- Israa Nader Kitan, "The Principle of Optimal Use of International Rivers: Iraq and Turkey as a Model," Middle East Journal of Legal and Jurisprudential Studies, Volume 2, Issue 2, Al-Hikma University College, Iraq, 2022.
https://doi.org/10.56961/mejljs.v2i2.169
2- Amna Abdul-Ilah Hamdoun, "The Economics of Water Security and Achieving Sustainable Development (Analysis and Evaluation)," Babylon University Journal of Pure and Applied Sciences, Volume 29, Issue 2, Iraq. 2021.
https://doi.org/10.29196/jubpas.v29i2.3767

3- Tamara Kadhim Al-Asadi, Turkish Water Policy towards Iraq for the period (2000-2020), Arab Democratic Center, Iraq, 2021.
https://democraticac.de/?p=79392
4- Hamed Obeid Haddad, Water Security Challenges for Iraq in the Tigris and Euphrates Basins, Center for Preliminary Studies, Issue 51, University of Baghdad.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/340/296
5- Hussein Aliwi Aishoun, Yassin Ghanem Radam, "The Legal Basis for Iraqi Water," Kufa Studies Center Journal, Volume 1, Issue 59, 2020, University of Kufa. Iraq. https://doi.org/10.36322/jksc.v1i59.136
6- Dr. Thaer Mahmoud Rashid Al-Ani and Ola Alaa Hussein, "Water Resources Use in Light of Water Security Challenges in Iraq," Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 24, Issue 103, 2018, Iraq.
https://doi.org/10.33095/jeas.v24i103.113
7- Dr. Reda Abdul-Jabbar Salman, "Challenges Facing Arab Water Security," Al-Qadisiyah Journal of Human Sciences, Volume 8, Issues 1 & 2, 2005, Iraq.
https://search.mandumah.com/Record/293454
8- Dr. Sumaya Ghaleb Zanjil, "Climate Change and its Impact on Water Security in Iraq after 2003," International Political Journal, Issue 63, Al-Mustansiriya University, Iraq.
9- Dr. Adel Abdul-Hamza Thajil, Dr. Israa Sharif, "Iraq and Climate Change: Security and Environmental Implications," Proceedings of the International Climate Conference held by the Iraqi Institute for Dialogue in cooperation with the College of Political Science, University of Baghdad, 2024.
https://copolicy.uobaghdad.edu.iq/?page_id=33705
10- Dr. Abdul Hussein Shaaban, "International Law and Water Security: The Domino Effect of the Middle East: Arabs and Water Wars," Political Issues, Issue 64, Al-Nahrain University, Iraq, 2021.
https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/165
11- Dr. Abdul Razzaq Hamza Abdullah, "The Water Crisis in Iraq: Challenges and the Problem of Solutions," International Studies Journal, Issue 99, Center for Strategic and International Studies - University of Baghdad, Iraq, 2024.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/576/468
12- Dr. Qahtan Rahim Wahib Al-Samarrai, Yassin Musa Jassim Al-Douri, Comprehensive Development from Iraq: Approaches in Thought and Application with Reality in Iraq: With a Focus on Salah al-Din Governorate, First Conference, April 16-17, 2009, College of Administration and Economics.
13- Dr. Kifah Saleh Al-Asadi and San Hadi, "Water Security in Iraq - Problems and Solutions (Basra Governorate as a Model)," Journal of Arts of Kufa, Volume 1, Issue 15, March 2013. https://doi.org/10.36317/kaj/2013/v1.i15.6463

14- Dr. Majid Saddam Salem, The Impact of Terrorism on Iraqi Water Security (A Study in Political Geography), Maysan Research Journal, Volume 11, Issue 22, University of Maysan, Iraq, 2015.
https://www.researchgate.net/publication/331772172_athr_alarhab_ly_alamn_almayy_alraqy
15- Dr. Mohammed Hussein Muhsin Al-Mansouri, Geographical Obstacles Facing Water Resources and Sustainable Development in Iraq, Journal of the College of Education, Volume 1, Issue 54, College of Arts, Al-Qadisiyah University, Iraq, 2024. https://doi.org/10.31185/eduj.Vol54.Iss1.3676
16- Dr. Marwa Ali Hussein, "Iran's Water Policy on Shared Rivers and its Impact on Iraq (An Analytical Study)," Iranian Orbits Journal, Volume 7, Issue 27, published by the Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Germany, 2025.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2025/02/.pdf
17- Dr. Hala Khaled Hamid, "The Problem of Water Security in Turkish-Iraqi Relations: A Study of Optimal Mechanisms for Dealing with the Water Issue," Political Issues, Issue 65, August 14, 2022, College of Political Science, University of Baghdad. https://doi.org/10.58298/2021158
18- Sarah Benghida, Saida Harkat, "Employing Modern Technologies in Achieving Water Resources Security - Presenting Global Experiences," *Journal of Economics, Finance and Business*, Volume 5, Issue 2, University of Shahid Hamma Lakhdar El Oued, Algeria, 2020.
19- Supplement to this issue: The full text of the Treaty of Lausanne - 1923, translated by Adel Rafiq, Egyptian Institute for Studies, Volume 5, Issue 19, Egypt, 2025.
20- Sarah Hamed Naji, "Turkey's Water Policy towards Iraq after 2014," *Journal of International Studies*, Issue 99, Iraq, 2024.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/590/482
21- Sundus Jassim Shuaib, Sahar Karim Katea, Suad Jawad Kadhim, Hamed Abbas Mohammed, "Security Water and its impact on agricultural development in Iraq for the period 2004-2022," Al-Riyada Journal for Finance and Business, Volume 6, Issue 1, Iraq, 2025. https://doi.org/10.56967/ejfb2025643
22- Alaa Kamel Abdul, Guarantees of the right of individuals to water security between legislation and reality - Iraq as a model, Tikrit University Journal of Law, Volume 8, Issue 3, Iraq, 2024.
23- Ali Jabbar Abdullah Al-Juhayshi, "Challenges facing Iraqi water security in light of Turkish-Syrian water policy," Journal of Human Sciences, Issue 6, 2012, College of Basic Education, University of Babylon, Iraq.
https://search.mandumah.com/Record/239317

24- Alia Hussein Salman, Zainab Hassan Habib, Ibtisam Adnan Rahman, Environmental Impacts of Water Dams in Iraq, Journal of Geographical Research, Issue 20, 2014, College of Education for Women, University of Kufa, Iraq.
https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/kjg/article/view/6922
25- Muhammad Musa Hammadi Al-Shaabani, Ru'a Saad Allah Nashid, The Effects of Climate Change on Water Discharge and Water Security of the Euphrates River in Iraq: Challenges and Future Prospects, Tikrit University Journal of Human Sciences, Volume 32, Issue 3, Part 6, Iraq, 2025.
https://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.6.2025.6
26- Mahmoud Wahib Al-Sayed, The Crisis of Water Distribution in the Tigris and Euphrates, Al-Mustaqbal Al-Arabi, Issue 231, 1998.
27- Munther Nu'man Mish'an Abdul-Khalidi, The Role of Water in Iraqi-Turkish Relations 2003-2013: An Analytical Study, Ministry of Education, General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate, Iraq, 2014.
28- Hadi Faisal Saadoun, Iraqi Water Security and its Impact on State Power (A Geographical Study), a scientific journal published by the College of Education for Women, Iraqi University, Issue 28, Year 12, Iraq, 2025.
29- Widian Haider Nashmi, The 1946 Iraqi-Turkish Treaty, International Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 60, College of Arts, Iraqi University, 2024.
30- Walaa Luay Tariq, Water Security Challenges in Iraq After 2020, Ikleel Journal for Human Studies, Volume 6, Issue 3, Part 2, Al-Nahrain University, Iraq, 2025.

Fourth: Agreements and Constitutions:

1- The United Nations Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses of 1997.
2- The Constitution of the Republic of Iraq in force for the year 2005.

Fifth: Electronic Sources:

1- Ikhlas Dawood, Iraq's Dams and Heavy Rainfall and Floods in Light of Government Neglect, accessed 26/3/2026, available at the following link The following: https://www.nbanews.net/arabic/m3tWsGZs
2- Hamza Rahim Al-Mufarji, Water Security and its Impact on Iraqi National Security, accessed March 18, 2026, available at the following link: https://annabaa.org/arabic/studies/27725
3- Dr. Khalid Al-Ardawi, The Decline of Water Resources in Iraq: Causes and Repercussions, Euphrates Center for Development and Strategic Studies, accessed March 27, 2026, available at the following link:
https://fcdrs.com/economical/1607
4- Dr. Rami George Touma, The Iran-Iraq War: Causes, Facts, and Realities, accessed March 24, 2026, available at:

https://m.ahewar.org/s.asp?aid=277170&r=0
5- Ramadan Hamza, Mosul Dam: Electricity Generation Ceased and the Lake at its Lowest Levels, accessed March 12, 2026, available at: https://alaalem.com/-2812
6- Article titled (Iraqi Minister of Water Resources: No Binding Agreement with Turkey for Water Sharing), accessed March 15, 2026, available at: https://www.turkpress.co/node/108660